



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد

(العدد رقم ٣) ٢٧ شعبان ١٤٤١هـ - ٢٠ إبريل، ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد

التعليق والتحليل

ما خفي كان أعظم: تقييم إجراءات مواجهة أزمة (COVID-19) في ألمانيا
سيباستيان ماير



حوار مع البروفيسور وانغ جيسيه
حاوره محمد السديري



سلامتنا جميعاً رهن بكيفية تعامل دولنا الأكثر ضعفاً مع أزمة فيروس كورونا
مارتن غريفيث



نظرة عامة
الوضع الحالي

نظرة عامة الوضع الحالي

أعلنت إدارة الرئيس ترمب وقف تمويل منظمة الصحة العالمية، مدعية أن المنظمة التابعة للأمم المتحدة فشلت في إدارتها جائحة فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض (COVID-19). ولم يقف الأمر عند هذا، بل اتهمت إدارة ترمب منظمة الصحة

العالمية بالتحيز للصين، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك باتهامها بالتواطؤ مع الصين في التستر على الحقائق في بداية الأزمة. وبدلاً من إرساء أسس التعاون والتضامن الدولي، لم يعمل تفشي الوباء على وضع حدٍ لتدهور العلاقات الصينية الأمريكية، وبقيت على حالها، منذ يوليو ٢٠١٨م، في حرب تجارية طال أمدها. في فبراير، مع بدء تفشي وباء (COVID-19) في جميع أنحاء العالم، صنفت الحكومة الأمريكية عدداً من وسائل الإعلام الصينية الرسمية، مثل «وكالة أنباء شينخوا» (Xinhua) و«سي. جي. تي. إن» (CGTN)، على أنها «بعثات أجنبية» يجب عليها التسجيل في وزارة الخارجية. وقد جاء ردُّ الحكومة الصينية الانتقامي في الشهر التالي بطرد

الصحفيين الأمريكيين المنتسبين إلى صحف «نيويورك تايمز»، و«واشنطن بوست»، و«وول ستريت جورنال»، الذين كان بعضهم في مدينة «ووهان» يغطي انتشار المرض في أثناء فترة الإغلاق. وفي مارس، وقَّع الرئيس ترمب رسمياً قانون «مبادرة الحماية الدولية لحلفاء تايوان وتعزيز قدراتهم» (TAIPEI)، وهو تشريع يدعو إلى تعزيز التحالفات والتمثيل العالمي التايواني في مختلف الهيئات الدولية؛ مثل منظمة الصحة العالمية، وهي خطوة تعارضها «بكين» معارضةً شديدة. ومما زاد المشكلة تعقيداً اندلاع «حرب كلامية» بين الجانبين، إن دلَّت على شيءٍ فإنما تدل على أن المشكلة ستبقى على (تابع إلى ص ٢)

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٠٢٠/٤/١٩)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدانٍ بعينها على هذين الموقعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

في ١٢ أبريل، مدد الملك سلمان حظر التجول في المملكة العربية السعودية بأكملها حتى إشعار آخر؛ بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، وبعد أن سجلت المملكة تصاعداً للإصابات في الآونة الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، فرضت المملكة حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة على عاصمتها الرياض وبعض المدن الكبيرة الأخرى؛ الأمر الذي أدى إلى فرض الحظر على الكثير من السكان لمواجهة تفشي الفيروس. أما خارج المراكز الحضرية الرئيسية، فيمتد حظر التجول، الذي بدأ في ٢٣ مارس، من الساعة ٣ مساءً حتى ٦ صباحاً.

حالات التعافي: ١٣٩٨

الوفيات: ٩٧

الحالات المؤكدة: ٩٣٦٢

إذا كنت مهتماً بالإسهام في التقارير المستقبلية، فيرجى إرسال عرض موجز لموضوعك المقترح إلى الدكتور مارك طومسون على البريد الإلكتروني: mthompson@kfcris.com



وقد أفادَ المسؤولون الأمريكيون أيضاً من اندلاع حوادث متفرقة ارتكبتها السلطات المحلية في «غوانزو» ضد بعض الأفارقة، وأثارت فعلياً أزمةً في العلاقات الصينية الأفريقية؛ ليكسبَ الأمريكيون بذلك نقاطاً في صراع الدعاية مع الصين. وبغضِّ النظر عن تأثير الجائحة، فإن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية تتحولُ هيكلياً إلى صراعٍ مريرٍ وتنافسي، ومما لا شك فيه أن هذا التنافس سيكون سمةً مهمةً في المشهد الجيوسياسي لما بعدَ فيروس كورونا المستجد في المستقبل القريب.

سجّل في نشر نظريات المؤامرة - الرأْي القائل بأن الجيش الأمريكي هو الذي يقف وراء تصنيع فيروس كورونا المستجد. فيما عزّزت وسائل إعلام صينية أخرى، تستمد قوتها من التيارات القومية في البلاد، نشرَ أخبار مُضللة تصبُّ في اتجاه مشابه؛ وتُشير إلى أن الولايات المتحدة، وليس الصين، هي المصدرُ الحقيقي للوباء. وفي الآونة الأخيرة، أثار المسؤولون الأمريكيون شكوكاً حول «دبلوماسية الأئمة» التي تنتهجها الصين؛ أي حملة الدعاية التي تسلط فيها بكين الضوء على توسيع مساعدتها الطبية لمختلف الدول التي ضربتها الجائحة.

حالتها. فقد أصرَّت إدارة ترمب ومؤيدوها على تسمية فيروس كورونا المستجد بـ«الفيروس الصيني»، في مسعىٍّ لمواجهة ما يروّنه جهوداً للصين في المنتديات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، للتعظيم على منشأ الوباء. بالإضافة إلى ذلك، ألقَت الإدارةُ الأمريكية باللوم المباشر على الحزب الشيوعي، مؤكّدةً أنه لم يسئ التعامل مع الأزمة فحسب، بل لم يُبلِّغ أيضاً عن العدد الفعلي للحالات المصابة والوفيات. وقد ردَّ المسؤولون الصينيون الصاع صاعين؛ فقد ردَّد المتحدّث باسم وزارة الشؤون الخارجية «تشاو ليجيان» - المتأهّب للرد، والذي لديه

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لجائحة فيروس كورونا المستجد في وقتٍ حرجٍ. وقد سارعت الحكومات؛ في استجابةٍ منها لتداعيات الوباء المتزايد (COVID-19)، إلى تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»، الأمر الذي يُؤثِّرُ على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعة متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حول تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد مقالٌ لمارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، يوجه فيه تحذيراً بأن «يتحمَّل العالمُ مسؤوليةَ التعلُّم من الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، وإدراك أن سلامتنا جميعاً ستعتمد على كيفية تعاملِ دولنا الأكثر هشاشة مع الأزمة». وفي التقرير أيضاً حوارٌ مع وانغ جيسيه، بروفييسور في كلية الدراسات الدولية، ورئيس معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية - جامعة بكين، وقد أجراه معه محمد السديري، باحثٌ رئيس غير مقيم في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ورئيس وحدة الدراسات الآسيوية فيه، ويدورُ الحوارُ حول تأثير الوباء على العلاقات الصينية الأمريكية. وضم التقريرُ كذلك مقالاً لسيباستيان ماير، مدير الشرق الأوسط في شركة الاستشارات الاستراتيجية والمخاطر السياسية ومقرها لندن، ويناقد فيه كيفية تعامل ألمانيا مع الفيروس.

سلامتنا جميعاً رهن بكيفية تعامل دولنا الأكثر ضعفاً مع أزمة فيروس كورونا

مارتن غريفيث



مارتن غريفيث

المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن

وضعت جائحة فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-19 آليات التعاون الدولي محلَّ اختبارٍ شديد. وإن كان من شيءٍ يمكن لهذا الاضطراب أن يُدكِّرنا به فسيكون حقيقةً أن هناك ما يربط بين جميع الأشخاص في العالم؛ ففيروس مثل كورونا لا تُوقفه الحدود أو خطوط النزاع، وقد أُنزِر - بطريقةٍ أو بأخرى - في كل إنسان على هذا الكوكب، في مشهدٍ يثبت أن قوة العالم على قدر قوة أضعفٍ من فيه.

ويمكنني القول: إن البلدان التي ابتليت بالصراعات، هي الأشدُّ هشاشة في العالم الآن. ولنأخذ اليمن مثلاً على ذلك؛ فمع دخول النزاع عامه السادس، أصبح نظامُ الرعاية الصحية اليمني على حافة الانهيار، فقد توقَّف قرابة نصف مرافق الرعاية الصحية عن العمل؛ ويفتقر ما يقرب من ٢٠ مليون يمني إلى الخدمات الصحية الأساسية؛ ولم يُعد في مقدور العاملين في مجال الرعاية الصحية في مناطق واسعة من البلاد الحصول على رواتبهم. وفي الوقت الذي أكتب فيه هذه

الكلمات، ظهرت حالة إصابة مُؤكَّدة بفيروس كورونا في اليمن. وقد علَّمتنا الدروسُ المستقاةُ من جميع أنحاء العالم مدى تشابك مصائرنا، فعلى المجتمع الدولي التدخل ومساعدة اليمن على الاستعداد لمواجهة المرض. وقد تعهَّدت المملكة العربية السعودية بالفعل بمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي لهذا الغرض، وإني لأمل أن تحذو حذوها دولٌ وكيانات أخرى كثيرة.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني يبذلون فُصارى جهدهم للاستعداد للعاصفة التي تلوح في الأفق. أعلم أن السلطات الصحية اليمنية تحاول أيضاً أن تبدل ما في وسعها من جهد للحد من انتشار الفيروس، لكنَّ الحقيقة، هي أنه من غير الواقعي توقُّع أي احتواء ذي بالٍ للمرض في خضم حرب مستعرة.

لقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة الأطراف المتحاربة في اليمن إلى إنهاء الأعمال العدائية؛ لإفساح المجال لجهود محاربة الجائحة. وقد قُوبلت هذه الدعوة بترحيب واسع من اليمنيين في جميع أنحاء البلاد، كما تلقَّت جميع الأطراف دعوتَه بالقبول العلني؛ لذا فقد آن الأوان لتحويل الأقوال إلى أفعال. في ٩ أبريل، أعلن «التحالف العربي» وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوعين لدعم مبادرتي لإنهاء هذه الحرب بشكل شامل. وأنا في غاية الامتنان لذلك، ونحن نعمل الآن بهمة عالية لكسب توافق أطراف النزاع على: وقف إطلاق نارٍ دائم وشامل في جميع أنحاء البلاد؛ ومجموعة من الإجراءات الاقتصادية والإنسانية التي من شأنها أن تُخفِّف من معاناة الشعب اليمني، وتبني جسور الثقة بين مختلف الأطراف؛ والاستئناف العاجل للعملية السياسية.

هذه اللحظة ليست اختباراً لقيادات الأطراف المشاركة في الصراع فحسب؛ بل هي أيضاً اختبارٌ لعقلانيتهم وإنسانيتهم. ومن بين التدابير التي اقترحتها على الأطراف: الدعوة إلى الإفراج العاجل عن المسجونين على خلفية النزاع؛ وتخفيف القيود المفروضة على مطار صنعاء وميناء الحديدة من أجل الحصول على الإمدادات الطبية والتجارية التي أصبحت البلاد في أمس الحاجة إليها؛ ودفع الرواتب؛ وفتح الطرق الرئيسية، وهي الإجراءات التي من شأنها مدُّ جسور التعاون بين الأطراف لتنسيق المواجهة الفعالة لفيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-١٩. إن التهديد الذي تلوح بوابره أشدُّ خطورةً من أن يتم تسييسه، وقد حان وقتُ العمل. ويقع على عاتق أطراف النزاع في اليمن مسؤوليةٌ تجاه شعبهم لوقف القتال والتركيز على هذه الكارثة في الحال. ويتحمَّل العالم أيضاً مسؤوليةَ التعلُّم من الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩، وإدراك أن سلامتنا جميعاً ستعتمد على كيفية تعامل دُولنا الأكثر هشاشة مع الأزمة.



حوار مع البروفيسور وانغ جيسيه

حاوره محمد السديري



البروفيسور وانغ جيسيه

بروفيسور في كلية الدراسات الدولية، ورئيس معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية- جامعة بكين

سؤال: كيف ستؤثر الجائحة على علاقة الصين بالولايات المتحدة؟ هل ترى أنها سوف تُفاقم التوترات أم ستعمل على تلطيفها؟

جواب: أتفق مع تقييم صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل لتصادم وتيرة «المناورات بين أمريكا والصين للضغط بعضهما على بعض». لقد تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية منذ تفشي فيروس كورونا، برغم استمرار بعض التعاون الفني بين الجانبين. وقد انتشرت شائعة في الصين بأن بضعة جنود أمريكيين نشروا الفيروس عمداً في أكتوبر الماضي، عندما حضروا حدثاً رياضياً في ووهان. ومنذ ذلك الحين بدأت الجائحة تنتشر في جميع أنحاء المدينة. ثم إن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قد أذكى هذه الشكوك حين طالب الحكومة الأمريكية أن تبين مدى صحة الشائعات. وبعد ذلك، خرج الرئيس دونالد ترمب إلى الإعلام، وأشار إلى الفيروس باسم «الفيروس الصيني». ومع أن ترمب لم يكرر تلك التسمية بعد ذلك، لكن «حرب اللوم» استمرت، حتى إن بعض الأفراد والمؤسسات الأمريكية سعوا إلى رفع دعاوى قضائية لإجبار الصين على تعويض الخسائر من جراء الجائحة. وهي محاولات يُحتمل أن لا تنجح، لكنها بلا ريب ستثير غضب الصينيين.

وخلاصة الأمر، وبسبب الظروف الحالية، تزايدت الصعوبات يوماً تلو الآخر أمام الصين والولايات المتحدة لتنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية الثنائية الموقعة في يناير الماضي، والتي كانت تسعى إلى اتخاذ تدابير مسبقة للحيلولة دون الاحتكاكات والصدمات التجارية. فالأمل في حلّ المشكلات الدائمة بين هاتين القوتين العظميين ضئيل، ومن تلك المشكلات: القضايا المتعلقة بتايوان، وهونغ كونغ، والتبت، وشينجيانغ، وحقوق الإنسان، وبحر الصين الجنوبي. ومن القضايا الحديثة التي أثارت الكثير من القلق: جهود أمريكا لفصل ارتباطها الاقتصادي والتكنولوجي عن الصين. فالحق أن بعض المسؤولين والسياسيين الأمريكيين يطلبون من الشركات الأمريكية أن تخرُج من الصين. أضف إلى ذلك أن واشنطن ما زالت تواصل عقوباتها على شركة هواوي. وأخيراً، باتت التبادلات التعليمية والثقافية التي كانت واعدة في السابق تتعرض كذلك لضغوط متزايدة. وجائحة (COVID-19) طرف في هذه الأسباب، والطرف الآخر يكمن في دوامة العلاقات الثنائية الآخذة في الانحدار.

سؤال: يرى البعض أن الجائحة تحمل فرصاً استراتيجية للصين، وتُسرع صعودها، وتُظهر نجاح ومرونة نظام حكمها في التعامل مع الأزمة، مقارنةً بالدول الغربية. ما تقييمك لوجهة النظر هذه؟

جواب: هذه وجهة نظر اجتماع عليها قطاع عريض من أهل الصين، وخاصةً بين «مستخدمي الإنترنت» الذين ليست أمامهم مصادراً بديلةً للمعلومات سوى وسائل الإعلام الصينية الرسمية. لا شك في أن الصين تعافت من الجائحة أسرع من معظم البلدان الأخرى في العالم، ليس فقط بسبب ما اتخذت من تدابير حازمة شهدناها في الصين، ولكن أيضاً لاندلاع جائحة (COVID-19) في وقت أبكر من البلدان الأخرى. ولا شك في أن الضوابط الاجتماعية الصارمة التي تفرضها الصين على سكانها، فضلاً عن احتكار حكومتها للموارد الاقتصادية، وقدرتها على تعبئة السكان، كانت



جميعها مفيدة في مكافحة الفيروس، خاصةً بالمقارنة مع العديد من الدول الغربية. ولكن، إلى أي مدى ترتبط هذه المقارنة بالقيم السياسية والديمقراطية؟ لقد تعاملت اليابان وكوريا الجنوبية وبعض المجتمعات الأخرى - مثلاً - مع الجائحة تعاملًا أفضل من العديد من الدول الغربية، برغم اختلاف أنظمتها السياسية عن النظام الصيني.

نحن - الصينيين - لدينا أسباب تدعونا إلى الفخر بما حققناه، ولكن لا ينبغي لنا أن نحترق البلدان الأخرى، لاسيما أن أزمة فيروس كورونا ما زال أمامها وقت طويل حتى تنتهي. أمامنا تحديات كثيرة. وثمة سبب واحد لهذه التحديات، هو تعرُّض اقتصاديات الشركاء التجاريين للصين لضغوط متزايدة، حتى بات المصنِّعون الصينيون يتلقون عدداً أقل من الطلبات من الخارج، ومن ثم، لم يعد هؤلاء المصنعون قادرين على إعادة الإنتاج إلى طاقته الكاملة.

أخيراً، تتباين التوقعات حول النمو الاقتصادي للصين هذا العام وما بعده. فالحكومة الصينية لم تُعدّل رسمياً ما تستهدفه من نمو في الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ ٦٪ تقريباً لعام ٢٠٢٠م. وهذا الرقم تراه فئة قليلة

من الاقتصاديين المستقلين رقماً واقعياً. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه جداً أن نُقرّر ما إذا كانت الصين ستقدر على تضييق الفجوة مع الولايات المتحدة من الناحية المادية: الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، في أعقاب أزمة (COVID-19). إن قدرة الصين على اغتنام الفرصة الاستراتيجية لقيادة النظام العالمي تعتمد اعتماداً كبيراً على نجاحها في أجندة الإصلاح الداخلي.

سؤال: كيف ترى أثر الجائحة على مبادرة الحزام والطريق؟ وهل سيكون هذا الأثر على المدى القصير أم الطويل؟

جواب: تهددُ جائحة (COVID-19) بإحداث أزمات اقتصادية على امتداد أقاليم مبادرة الحزام والطريق الصينية. وقد تأثر العديد من دول مبادرة الحزام والطريق من الجائحة، ويحتمل أن ترتفع ديونها الخارجية ارتفاعاً كبيراً. لكن، حتى إن لم تحل هذه الجائحة، فإن الصين كانت ستواجه قيوداً على إقراضها المستقبلي وإعادة التفاوض بشأن الديون. وبعدها خلّفتها الجائحة من اضطراب، ربما يؤدي الانكماش الحاد في قطاعي السفر والنقل إلى تعجيل أزمات العملة في بعض دول مبادرة الحزام والطريق، لاسيما الدول الأفريقية، مثل أنغولا وزامبيا وموزمبيق. وتوقع دولٌ عدّة مشاركة في مبادرة الحزام والطريق أن تُهَبّ الصين لمساعدتها، سواء في مكافحة أثر الجائحة على الصحة العامة، أو في تخفيف حدة التباطؤ الاقتصادي المحتوم. لكنّ قدرة الصين الاقتصادية محدودة، بل إنها تعاني من عجز في أدواتها النقدية. أضف إلى ذلك أن الصين ليست الدائن الوحيد لدول مبادرة الحزام والطريق، وسوف يرغب المقرضون الآخرون في أن يكون عبء تخفيف الديون بالقسمة العادلة بينهم. وفي هذه الحالة، يُرجح أن تتخلف دول مبادرة الحزام والطريق عن سداد قروضها الصينية. والحق أن ضائقة الديون التي ستعانيها دول مبادرة الحزام والطريق ستحمل تهديداً خطيراً طويل المدى لاستدامة الصين المالية وكذلك لعمليات الشركات الصينية في الخارج.

سؤال: ما بعض المخاطر أو الفرص الجيوسياسية التي قد تحملها هذه الجائحة؟

جواب: إنّ أكبر خطر جيوسياسي تواجهه الصين الآن هو التوتُّر حول مضيق تايوان. فتايوان تفضّل نفسها بشكل أسرع عن الصين، وتطالب القوى الموالية للانفصال بمزيد من الاعتراف الدولي، وخاصةً من منظمة الصحة العالمية. ومع تزايد عداء واشنطن لبكين، باتت العلاقات الأمريكية مع تايوان في أقوى حالاتها منذ أن بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين في عام ١٩٧٩م. ولذلك أصبحت الصين تتعرّض لضغوط متزايدة لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لاحتواء الميول الانفصالية لمدينة تايبيه.

ومن الفرص التي يُمكن للصين أن تستفيد منها: توثيق التعاون الاقتصادي الثلاثي بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية في الوقت الذي تتعافى فيه الدول الثلاث من أزمة (COVID-19). وأخيراً، يتعيّن على الصين أن تراقب غرب آسيا والشرق الأوسط عن كثب لتعرف الدور الذي يمكن أن تمارسه في هذه المناطق، لتتعامل مع الجائحة وتحفظ السلام والاستقرار.

ما خفي كان أعظم: تقييم إجراءات مواجهة أزمة (COVID-19) في ألمانيا

سيباستيان ماير



سيباستيان ماير

مدير الشرق الأوسط في شركة الاستشارات الاستراتيجية
والمخاطر السياسية - لندن

بينما يجاهد أغلب أصقاع العالم لتخفيف ما لفيروس كورونا من تداعياتٍ مخيفة، وجدت أوروبا نفسها في قلب أزمةٍ صحيّةٍ لم تَر لها من قبلٍ مثيلاً، فقد تأثرت دولٌ مثل المملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا تأثراً بالغاً. وقد تجلّى بوضوحٍ كذلك أن ألمانيا تواجه تحدياً عظيماً في التصدي لآثار فيروس كورونا المستجد، برغم أنّ معدلَ الوفيات الإجمالي بسبب الجائحة لا يزال في هذه المرحلة محدوداً نسبياً.

وبنظرةٍ أعمقٍ إلى الوضع، نجد أن ما تتخذه ألمانيا من تدابيرٍ احترازيةٍ صارمةٍ يرسمُ صورةً حيّةً لطبيعة العلاقة بين هذه الدولة وسكانها وإدارة الأزمة بها. وتتعلق الأفكارُ حول هذه العلاقة أولاً بما تتمتع به الدولة الألمانية من خصائصٍ فريدةٍ للتنظيم السياسي بها، وبحوكمة الرعاية الصحية العامة. ولذا، حريٌّ بنا أن نتأملَ الجدَل الذي يلوح في الأفق حول الحاجة الحالية - وربما الدائمة - إلى حكوماتٍ قويةٍ تستطيع أن تُعطلَ حياةَ الناس اليومية بينما تُحكّم قبضتها على زمام الأمور. لذلك، فإن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح، هو: هل مَبِلُ ألمانيا الفاضح إلى الحكم الفيدرالي وتفريع سلطتها «من أسفل إلى أعلى» لتُكوّنَ شكلها المفضّل من التنظيم الاجتماعي لئلا يجدَ له مُتَنَفِّساً بسبب توزيعها الموسّع للسلطة من أعلى إلى أسفل؟

العلامات كانت موجودة، وفي ألمانيا لم يلحظها أحدٌ:

في يناير ٢٠١٣م، أصدر البرلمانُ الاتحاديُّ الألماني في برلين تحليلاً للمخاطر حول التأثير المدمر المحتمل لانتشارٍ غير منضبطٍ لمرضٍ خيالي له خصائصٌ مشابهةٌ لفيروس «سارس» التاجي الذي انتشر في العالم في ٢٠٠٢-٢٠٠٣م. وأعدَّ التقريرُ مجموعةً عملٍ تضم أكثر من وكالة، منها هيئاتٌ بحثية حكومية وعلمية مختلفة.

وبانتقال سريعٍ إلى عام ٢٠٢٠م، وبعدما اكتسبناه من حكمةٍ - بعد فوات الأوان - يمكن القول: إن موجزَ أحداث يناير ٢٠١٣م لم تتناولهُ التقاريرُ تناولاً لائقاً فحسب، بل إنه لم يحظ بعد ذلك بما يستحقُّه من اهتمامٍ. وهذا أمرٌ عجيبٌ بالنظر إلى الظهور المتوالي للأمراض، مثل تفشي أنفلونزا الخنازير في العالم عام ٢٠٠٩م، ووباء فيروس «إيبولا» في غربي أفريقيا المحصور إقليمياً بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦م.

هل من أملٍ مُستَبَرِّ؟ العلمُ يتصدّر المشهدَ ويتبعه النظام الصحي:

وفقاً لبيانٍ صحفي صدر في ١٣ أبريل ٢٠٢٠م عن منظمة الصحة العالمية بات فيروس كورونا المستجد يُصنّفُ الآن على أنه أشدُّ فتكاً بعشرٍ مراتٍ من أنفلونزا الخنازير التي سبق ذكرها. فالفيروس المتسبب في جائحة (COVID-19) أُسرِعَ انتشاراً، ولن يُقضى عليه في نهاية الأمر إلا من خلال خطة تطعيمٍ قوية، وهو أمرٌ قد يكون متاحاً في المستقبل غير البعيد.



ومن حسن الحظ أن ألمانيا متميزة في المجالات الحيوية للعلوم والبحوث الطبية. ومن المرجح أن تكون ألمانيا من السابقين إلى الكشف عن انفراجة ولقاح ناجح. فعلى نحو عامّ يتمتع نظام الدولة الصحي بتقدمٍ وقدرةٍ يدعوان إلى التفاؤل المعتدل: ففي بلد يبلغ عدد سكانه 83 مليون نسمة، أبلغت ألمانيا عن وقوع أكثر من 130 ألف حالة إصابة حتى منتصف أبريل 2020م. ولئن نظرنا إلى الرقم وحده سنُدَّهَل، لكن يجب أن ننظر إلى الرقم في سياقه، حيث يبلغ متوسط ما تُجره الدولة أسبوعياً من اختبارات 500 ألف اختبار إذا لزم الأمر، في الوقت الذي يقل فيه عدد هذه الاختبارات في غيرها من الدول الأوروبية المتأثرة. ولذا، فإن عدد الضحايا الحاليّ في ألمانيا بسبب (COVID-19) البالغ 3200، هو من بين أقلّ الأعداد في العالم.

ويبدو أن أحدث التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الحكومة الفيدرالية الألمانية قد أثبتت قدر الإمكان على الرؤى التي قدّمها المجتمع العلمي الذي بات الآن تحت الأضواء والرقابة. ومن الطريف أنه حين نُشرت «أكاديمية ليوبولدنا الوطنية الألمانية للعلوم»

(Deutsche Akademie der Naturforscher Leopoldina) آخَر توصياتها حول الفيروس التاجي في منتصف أبريل، تعطلت صفحة الأكاديمية على الإنترنت بسبب كثرة الداخلين عليها الراغبين في تحميل التقرير.

إننا لم نر إذعانا أعمى من الشعب للدولة، بل كان من المشجّع للجميع أن رأينا المواطنين الألمان يلتمسون بأنفسهم المعرفة الشفافة المتأصلة الجذور في التوجيه العلميّ والعملّي، كما تجلّى في اهتمامهم بمنشورات أكاديمية ليوبولدنا. وهذا أفضل لاسيما في أوقات انتشار «الأخبار الزائفة» الغامضة، والمروعة أحياناً، حول نشأة وأثر فيروس كورونا عالمياً، دون تعرّض من ينشرها لأيّ عقاب.

وتوصي أكاديمية ليوبولدنا بسرعة «العودة إلى الوضع الطبيعي»، لكن، مع التنبيه بأن العودة إلى الوضع الطبيعي يجب أن تكون رويداً رويداً، وبما يتماشى مع المعطيات المختلفة على أرض الواقع في شتى مناطق ومحافظات البلاد. وتكون ألمانيا من ستّ عشرة ولاية تتمتع بسيادة شبه مستقلة، وكان لكل منها أسلوبها الخاص في مواجهة هذه الجائحة القائمة.

الطريق إلى المستقبل: هل تبقى الحرية بعد إدارة الأزمة؟

حتى الآن، كان العامل الموحّد في ألمانيا هو قدرة وسعة نظام رعايتها الصحي المتميز، كما تجلّى في تعامله مع مرضى فيروس كورونا المستجد من دولٍ مجاورة مختلفة، مثل فرنسا وإيطاليا وهولندا الذين كانوا يتلقون علاجاً مؤقتاً في المستشفيات الألمانية.

ومع ذلك، يكمن الاختبار النهائي في التحقق مما قد تُضمره برلين من نياتٍ تبتغي بها اغتصاب السلطات الفرعية التي كانت سلمتها للمجتمع المحلي والولايات الإقليمية. ومن المنطلق نفسه، فإن الأزمة الحالية لا تُعفي برلين من الإجابة بشفافية عن الأسئلة الأكثر إلحاحاً. إن الجدال الناشئ حول الحاجة إلى تطبيق الهواتف الذكية الذي يتتبع الحركة في جميع أنحاء البلاد، أو إصدار جوازات سفر تفتد بتمنّع صاحبها بمناعة من الفيروس، كل هذا يعيد الذكريات البعيدة للرقابة الجماعية التي تذرعت الدولة بإقرارها بحجة الاقتداء بألمانيا الشرقية السابقة.

يبدو أن ألمانيا في وضع يُمكنها من التغلب على أزمة (COVID-19)، قياساً بقدرتها على تخفيف أسوأ آثار الوباء. وحسب المرء أن يأمل ألا يمهّد هذا الإنجاز الطريق لتقليص الحريات المدنية الناشئة؛ تلك الحقوق التي ما حصل عليها الألمان إلا بشقّ الأنفس، وقد ترسّخت على هذا الأساس في نفسيتهم الاجتماعية وذاكرتهم الجمعيّة.